العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

أثر مرونة النظام المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل الازمات العالمية : دراسة تحليلية للبيانات الاقتصادية العراقية للمدة (2004 – 2024)

The impact of banking system flexibility on economic growth indicators in light of global crises: An applied study of Iraqi economic data for the period (2004-2024)

م.م. سعاد هاشم راهي
جامعة كربلاء - كلية العلوم السياحية
Suad.h@uokerbala.edu.iq
م.م. عباس جاسم محمد
جامعة كربلاء - كلية العلوم السياحية
abbas.jasim@uokerbala.edu.iq
م.م.لقاء حميد مرزه
جامعة كربلاء - كلية العلوم السياحية
liqaa.hameed@uokerbala.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان أثر مرونة النظام المصرفي وانعكاسه على النمو الاقتصادي في العراق في ظل الأزمات العالمية , وبناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات مالية واقتصادية متكررة، مما أثر على أداء القطاع المصرفي وقدرته على دعم الاستقرار والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تقييمًا تجريبيًا لهذه العلاقة.

تكمن أهمية البحث في دور القطاع المصرفي كركيزة أساسية للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، لا سيما في الاقتصاديات المعتمدة على النفط والمعرضة للصدمات الخارجية والأزمات العالمية.

يستخدم البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا وأساليب كمية، بالاعتماد على بيانات سنوية تمثل القطاع المصرفي والاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2024) . اما عينة البح فتتكون من بيانات مصرفية واقتصادية كلية مجمعة للعراق, وتستخدم نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الائتمان كمتغيرات مستقلة، بينما يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع., ويطبق البحث الإحصاء الوصفي، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد، واختبارات (F) و(T) لاختبار الفرضيات.

تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي. ويعد معدل كفاية رأس المال الأكثر تأثيرًا، وهو ذو دلالة إحصائية، بينما تظهر نسب السيولة والائتمان تأثيرًا أقل, وتشير النتائج إلى أن تعزيز مراكز رأس المال والسيولة يسهم في الحد من تأثير الأزمات العالمية على الاقتصاد العراقي، لا سيما خلال الصدمات المالية، وتقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19. ويوصي البحث بتحسين كفاءة استخدام السيولة المصرفية في توجيه الائتمان الإنتاجي لدعم القطاعات الاقتصادية الحقيقية، فضلًا عن تعزيز أنظمة إدارة المخاطر والسياسات الاحترازية الكلية لتعزيز مرونة القطاع المصرفي ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي المستدام.

الكلمات المفتاحية: مرونة النظام المصرفي، النمو الاقتصادي، معدل كفاية رأس المال، الاستقرار المالي، العراق، الأزمات العالمية

Abstract :

This research aims to demonstrate the impact of the banking system's resilience on economic growth in Iraq during global crises. The research problem stems from the Iraqi economy's exposure to repeated financial and economic shocks, which have affected the banking sector's performance and its ability to support stability and economic growth. This necessitates an empirical evaluation of this relationship.

The research's significance lies in the banking sector's role as a cornerstone of

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

financial stability and economic growth, particularly in oil-dependent economies vulnerable to external shocks and global crises.

The research employs a descriptive-analytical approach and quantitative methods, relying on annual data representing the banking sector and the Iraqi economy during the period 2004-2024. The research sample consists of aggregated banking and macroeconomic data for Iraq. The capital adequacy ratio, liquidity ratio, and credit ratio are used as independent variables, while the GDP growth rate is the dependent variable. The research utilizes descriptive statistics, Pearson's correlation coefficient, multiple regression analysis, and F-tests and t-tests to test the hypotheses. The results show a positive relationship between banking system resilience indicators and economic growth. The capital adequacy ratio is the most influential indicator, and its impact is statistically significant, while liquidity and credit ratios show a lesser effect. The findings indicate that strengthening capital and liquidity positions contributes to mitigating the impact of global crises on the Iraqi economy, particularly during financial shocks, oil price volatility, and the COVID-19 pandemic.

The research recommends improving the efficiency of bank liquidity utilization in directing productive credit to support real economic sectors, as well as strengthening risk management systems and macro prudential policies to enhance the resilience of the banking sector and support sustainable economic growth.

Key words: Banking System Resilience, Economic Growth, Capital Adequacy Ratio, Financial Stability, Iraq, Global Crises.

1. المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في حدة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي جعل مرونة النظام المصرفي من العوامل الأساسية في تحسين قدرة المصارف على التكيف ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي, إذ تؤدي البنوك دورًا محوريًا في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والأنشطة الإنتاجية، بما يسهم في تحفيز التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقرار الأسواق المالية.

وتبرز أهمية مرونة النظام المصرفي في قدرته على تقوية متانة القطاع المصرفيوالأزمات المالية من خلال الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة، بما يضمن استمرارية النشاط الائتماني والحد من انتقال الاضطرابات المالية إلى الاقتصاد الحقيقي, وتزداد أهمية هذا الدور في الاقتصادات الريعية كالعراق، نظرًا لاعتماد الاقتصاد بصورة كبيرة على عائدات النفط وما يرافقها من تقلبات تؤثر في الأداء الاقتصادي العام.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق، من خلال دراسة المفاهيم النظرية والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وبيان أهمية مؤشرات سلامة النظام المصرفي والسياسات الاحترازية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الأزمات والتحديات العالمية.

ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور رئيسية تطرق المحور الأول الإطار المنهجي للبحث، موضحًا

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

المنهجية المعتمدة القائمة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بتحليل البيانات الكمية, أما المحور الثاني فيختص بالإطار المفاهيمي من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بمرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، وتحليل الأدبيات ذات الصلة وبيان دور مرونة النظام المصرفي في تحسين قدرة المصارف على التكيف وتحقيق النمو الاقتصادي, في حين يشير المحور الثالث الجانب التطبيقي للبحث، عبر تحليل البيانات الاقتصادية والمصرفية واختبار العلاقات بين المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية, وأخيرًا، يعرض المحور الرابع أبرز الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من النتائج التطبيقية، فضلًا عن تقديم مجموعة من المقترحات المستقبلية الهادفة إلى تعزيز مرونة النظام المصرفي ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي في العراق.

2. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، كونه أحد أهم قنوات نقل أثر السياسات الاقتصادية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي, وتتضاعف هذه الأهمية في الاقتصادات الريعية التي تتأثر بشدة بالصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط ، كما هو الحال في العراق. ويركز البحث على قياس العلاقة بين مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات فعلية ومؤشرات كمية, وهذا يتيح فهمًا دقيقًا لطبيعة هذه العلاقة ومدى تأثيرها, وبناءً على ذلك تبرز اهمية البحث على دور مؤشرات سلامة النظام المصرفي والسياسات الاحترازية في تعزيز قدرة النظام المصرفي على الصمود في وجه الأزمات , ودعم الاستقرار الاقتصادي خلال فترات عدم الاستقرار المالي .

3. مبررات البحث

تستند مبررات هذا البحث إلى تزايد حدة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتحديات التي تفرضها على الأنظمة المصرفية. يستلزم ذلك دراسة مدى قدرة هذه الأنظمة على تحقيق المرونة والاستجابة للصدمات. وينبع هذا المنطق أيضًا من الحاجة إلى تحليل الأداء الفعلي للنظام المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية، لا سيما مع استمرار اعتماده على عائدات النفط وما يصاحبها من تقلبات تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام.

4. مراجعة لبعض الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات السابقة

استعرضت العديد من الدراسات موضوع مرونة النظام المصرفي وعلاقته بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من زوايا متعددة، إذ ركزت بعض الدراسات على الجوانب الرقابية والاحترازية، في حين اهتمت دراسات أخرى بالجوانب التشغيلية والمالية للمرونة المصرفية, وفيما يأتي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث :

1- دراسة ما (Ma, 2015) :

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم مرونة النظام المصرفي في المؤسسات المالية وبيان دورها في تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة الظروف الاقتصادية غير المتوقعة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مجموعة من المؤشرات المالية المتعلقة بالكفاءة والسيولة وإدارة التدفقات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن مرونة النظام المصرفي تسهم في تحسين إدارة الموارد المالية وتقليل آثار الأزمات الاقتصادية والمالية، فضلًا عن دعم قدرة المؤسسات على الاستمرار في ظل التقلبات الاقتصادية.

2- دراسة (Al-Slehat, 2019) :

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر مرونة النظام المصرفي على أداء شركات الخدمات الأردنية خلال المدة (2010–2017)، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مرونة النظام المصرفي وتحسين الأداء المالي والتشغيلي، كما بينت أن ارتفاع مستويات المرونة يسهم في تقليل المخاطر

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

التشغيلية وزيادة قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

3- تقارير لجنة بازل للرقابة المصرفية :

ركزت تقارير لجنة بازل، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية (2007–2008)، على أهمية تعزيز مرونة النظام المصرفي من خلال تطوير معايير كفاية رأس المال والسيولة والسياسات الاحترازية الكلية. وأكدت هذه التقارير أن الالتزام بمعايير بازل يسهم في تحسين قدرة المصارف على التكيف وتقليل انتقال الأزمات المالية إلى الاقتصاد الحقيقي، فضلًا عن رفع قدرة المصارف على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية.

4- دراسة (Baqaee & Farhi, 2020) :

حللت الدراسة أثر الصدمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما جائحة كوفيد-19، على استقرار الأنظمة المالية والمصرفية. واعتمدت الدراسة على تحليل اقتصادي كلي لقياس مدى قدرة الأنظمة المصرفية على مواجهة الصدمات. وأظهرت النتائج أن الأنظمة المصرفية الأكثر مرونة كانت أقل تأثرًا بالأزمات وأكثر قدرة على المحافظة على النشاط الائتماني والاستقرار المالي خلال فترات الأزمات.

5- دراسة العطار (2023):

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مرونة النظام المصرفي في تحسين أداء المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2016–2020). واعتمدت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية لقياس مستوى المرونة والأداء المصرفي. وتوصلت النتائج إلى أن ارتفاع مستويات مرونة النظام المصرفي يسهم في تحسين قدرة المصارف على التكيف وتحسين قدرة المصارف العراقية على مواجهة المخاطر والصدمات الاقتصادية.

ثانيا : التحليل العام للدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع مرونة النظام المصرفي ودوره في تحسين قدرة المصارف على التكيف والنمو الاقتصادي، إذ ركزت أغلب الدراسات الأجنبية على أثر مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والسياسات الاحترازية في الحد من المخاطر المالية وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات. في المقابل، اهتمت الدراسات العربية بموضوع مرونة النظام المصرفي والتحول الرقمي وأثرهما في دعم استقرار القطاع المصرفي وتحسين الأداء المالي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن معظمها تناول الموضوع من منظور مالي أو تنظيمي عام، في حين ما تزال الدراسات التطبيقية التي تربط بشكل مباشر بين مرونة النظام المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي في العراق محدودة، الأمر الذي يمنح البحث الحالي أهمية علمية وتطبيقية في محاولة تفسير طبيعة هذه العلاقة ضمن البيئة الاقتصادية العراقية.

5. الفجوة المعرفية

تكمن الفجوة المعرفية في محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر مرونة النظام المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق باستخدام الأساليب الاقتصادية القياسية، إذ ركزت أغلب الدراسات السابقة على الجوانب النظرية لمفهوم مرونة النظام المصرفي أو على دورها في تحقيق الاستقرار المالي داخل المؤسسات المصرفية بصورة منفصلة عن النمو الاقتصادي. كما أن معظم الدراسات اهتمت بتحليل مؤشرات السلامة المصرفية بصورة عامة دون الربط المباشر بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي، مثل كفاية رأس المال والسيولة والائتمان، وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بموضوع مرونة النظام المصرفي بعد الأزمات المالية العالمية، إلا أن الدراسات التي تناولت قياس أثر هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريعية، ولا سيما الاقتصاد العراقي، ما تزال محدودة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة تطبيقية توضح طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وحجم تأثيرها.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل تطبيقي يعتمد على بيانات الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2024)، واستخدام نماذج اقتصادية وإحصائية لقياس أثر مؤشرات مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي وتحديد مستوى مساهمتها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي خلال الأزمات العالمية.

6. حداثة البحث

تتجلى حداثة البحث في تناوله موضوع مرونة النظام المصرفي بوصفها أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة اتسمت بتعدد الأزمات والصدمات العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية، وتقلبات أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19. كما يتميز البحث باعتماده على مؤشرات مصرفية حديثة تعكس مرونة النظام المصرفي، والمتمثلة في كفاية رأس المال والسيولة والائتمان، وربطها بصورة مباشرة بمؤشرات النمو الاقتصادي باستخدام أساليب التحليل القياسي.

كذلك تنبع حداثة البحث من تركيزه على البيئة العراقية بوصفها اقتصادًا ريعيًا يتأثر بدرجة كبيرة بالصدمات الخارجية، الأمر الذي يمنح الدراسة بعدًا تطبيقيًا يعكس خصوصية العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق.

7. المساهمة العلمية للبحث

تتمثل المساهمة العلمية للبحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمصرفية المتعلقة بمرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي يوضح طبيعة العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق.

كما يسهم البحث في بيان أهمية مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والائتمان في تحسين قدرة المصارف على التكيف والحد من آثار الأزمات الاقتصادية، فضلًا عن توضيح مدى قدرة القطاع المصرفي العراقي على دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل التحديات العالمية.

وعلاوة على ذلك ، يوفر البحث نتائج تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المصرفية والرقابية، وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي العراقي بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويزيد من قدرة النظام المصرفي على تقوية متانة القطاع المصرفي والأزمات المالية.

المحور الأول : منهجية البحث

8. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار العام لبحث، إذ يتيح هذا المنهج تحليل الظواهر الاقتصادية من خلال الجمع بين الوصف النظري للعلاقات الاقتصادية وتفسيرها في ضوء البيانات الفعلية.

وتم اعتماده ايضاً على الأسلوب الكمي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية لقياس أثر مؤشرات مرونة النظام المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة (2004–2024).

ويعد هذا الدمج بين المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي مناسبًا لطبيعة البحث، كونه يسمح بفهم الإطار النظري للعلاقة الاقتصادية من جهة، وقياسها إحصائيًا من جهة أخرى، بما يضمن دقة النتائج وموضوعيتها.

9. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات مالية واقتصادية متكررة نتيجة تعرضه للصدمات الخارجية والأزمات العالمية، الأمر الذي ينعكس على أداء القطاع المصرفي ودوره في دعم النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية مرونة النظام المصرفي في تحسين قدرة المصارف على التكيف واستدامة التمويل، إلا أن طبيعة العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق ما تزال بحاجة إلى قياس وتحليل.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي :

ما أثر مرونة النظام المصرفي في العراق على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال مدة البحث؟

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

10. اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية :

1- قياس العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي (كفاية رأس المال، السيولة، والائتمان) ومعدل النمو الاقتصادي.

2- اختبار مدى تأثير كل مؤشر من مؤشرات مرونة النظام المصرفي في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

3- تحديد قوة واتجاه العلاقة بين مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية.

4- تقييم الدور الذي يؤديه الاستقرار المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي في ظل الأزمات والصدمات الاقتصادية.

5- تقديم نتائج تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي في العراق.

11. فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

1- توجد علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال والنمو الاقتصادي.

2- تسهم السيولة المصرفية في دعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

3- يؤثر التوسع الائتماني إيجابيًا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

12. مجتمع البحث وعينته

يتمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2024)، بوصفهما الإطار الذي تُدرس من خلاله العلاقة بين مرونة النظام المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي. أما عينة البحث فقد تمثلت في البيانات السنوية الخاصة بالمؤشرات المصرفية والاقتصادية الكلية للعراق خلال مدة البحث، والتي شملت نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الائتمان، فضلًا عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

واعتمد البحث في جمع بيانات العينة على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، إضافة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف توفير بيانات كمية دقيقة تسهم في قياس أثر مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي بصورة تطبيقية.

13. متغيرات البحث

اعتمد البحث على مجموعة من المتغيرات تمثلت في :

أولًا: **المتغيرات المستقلة** : وهي مؤشرات مرونة النظام المصرفي ، تشمل :

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR)
لقياس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية

2- نسبة السيولة المصرفية (LIQ)
لقياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل

3- نسبة الائتمان(CR)
لقياس حجم التمويل الموجه للقطاع الاقتصادي

ثانيًا: **المتغير التابع :** معدل النمو (GDP Growth) السنوي للناتج المحلي الإجمالي
لقياس الأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال مدة البحث

14. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، تمثلت في:

1- الإحصاءات الوصفية لتحليل اتجاهات المتغيرات.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

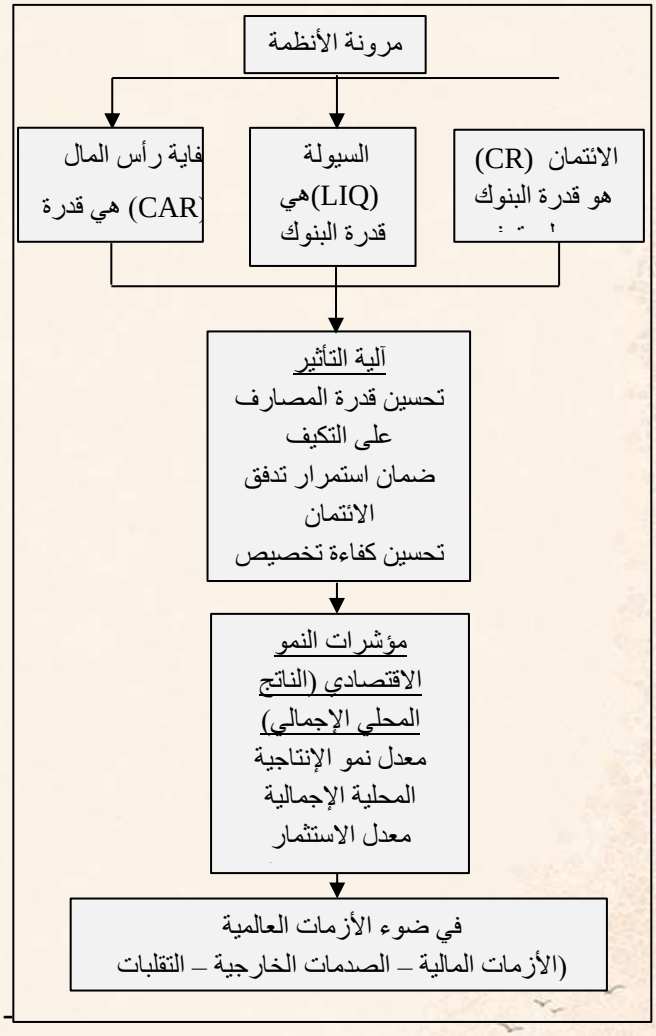
2- معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

3- نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر مؤشرات مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، وفق المعادلة :

$$GDP = \beta0 + \beta1\ CAR + \beta2\ LIQ + \beta3\ CR + \varepsilon$$

حيث يمثل :

- GDP معدل النمو الاقتصادي بوصفه المتغير التابع
- CAR نسبة كفاية رأس المال



- LIQ نسبة السيولة المصرفية
- CR نسبة الائتمان بوصفها متغيرات مستقلة
- β0 فهو الحد الثابت

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-
الجزء الاول

- β1، β2، β3 معاملات الانحدار الخاصة بالمتغيرات المستقلة
- يشير ε إلى حد الخطأ العشوائي

4- كما تم استخدام اختبار F لقياس معنوية نموذج الانحدار ككل.

5- واختبار T لقياس معنوية أثر كل متغير مستقل على حدة، بما يتيح تقييم العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي بصورة علمية دقيقة.

15. الاختبارات القياسية

لضمان سلامة النموذج وصحة نتائج التحليل، تم إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية، شملت اختبار استقرارية البيانات، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وقد أظهرت النتائج صلاحية البيانات للتقدير باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد .

16. حدود البحث

الحدود الزمنية : تمثلت بالمدة من 2004 إلى 2024

الحدود المكانية : تمثلت في القطاع المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي

الحدود الموضوعية : قياس أثر مؤشرات مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي

وبناءً على ما تم تحديده من منهجية ومتغيرات البحث الرئيسة ، يأتي دور الإطار العام للعلاقة بين هذه المتغيرات بصورة توضيحية، وذلك من خلال الشكل (1) الذي يوضح الترابط بين مرونة النظام المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي

الشكل (1): يوضح العلاقة بين مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي

المصدر : اعداد الباحث اعتمادً على الادبيات

يوضح الشكل (1) طبيعة العلاقة بين مرونة النظام المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي، إذ تؤدي مؤشرات مرونة النظام المصرفي المتمثلة في كفاية رأس المال والسيولة والائتمان دورًا مهمًا في دعم الاستقرار المالي، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي ولاسيما في ظل الأزمات العالمية , وعليه يعد الشكل أعلاه مدخلًا للانتقال إلى الإطار المفاهيمي للبحث، مما يتطلب التوسع في تفسير هذه العلاقة نظريًا من خلال تناول المفاهيم الأساسية لمرونة النظام المصرفي وبيان ارتباطها بالنمو الاقتصادي .

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للبحث

17. مفهوم مرونة النظام المصرفي

أصبحت مرونة النظام المصرفي من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ، سواء على مستوى الباحثين أو المؤسسات المالية والهيئات الرقابية المحلية والدولية ، وذلك في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتزايد حدة الأزمات المالية ويعود التأصيل النظري الأول لهذا المفهوم إلى (Holling, 1973) ، الذي عرف المرونة بأنها قدرة النظام على امتصاص الاضطرابات والعودة إلى حالته الأصلية قبل وقوع الصدمة ، وهو ما شكل الأساس النظري لتطور المفهوم لاحقًا في الدراسات الاقتصادية والمالية ، اذ ارتبطت المرونة بقدرة الأنظمة على التعافي والتكيف مع الصدمات, وفي هذا السياق التطبيقي الحديث أشار (Caruana, 2012:3)إلى أن الاستقرار المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمرونة النظام المصرفي ، إذ تعد المرونة أحد الركائز الأساسية لتحسين قدرة المصارف على التكيف , فتحقيق المرونة يتطلب توفر مقومات أساسية تتمثل في (كفاية رأس المال ، توافر السيولة، سلامة البنية التحتية، وحوكمة فعالة) ، إذ إن ضعف هذه العناصر يؤدي إلى تضخيم آثار الأزمات المالية.

وتطور المفهوم لاحقًا ليأخذ أبعادًا تشغيلية وإدارية أوسع ، إذ عرف (Ma, 2015:50) مرونة النظام المصرفي هي قابلية المنظمة على تحديد مواردها المالية بكفاءة بما ينسجم مع أهدافها المخططة وظروفها البيئية والتنافسية ، إضافة إلى امكانيتها على إدارة التدفقات النقدية في مواجهة الاوضاع غير المتوقعة ، سواء من خلال إدارة المخاطر أو استثمار الفرص المتاحة في الأسواق المالية .

وفي الاتجاه نفسه أشار (Al-Slehat, 2019:8) إلى أن مرونة النظام المصرفي تعكس حجم الاحتياطيات المتاحة والقدرة على الاقتراض غير المستغل ، فضلًا عن قدرة المصارف على التأقلم مع التغيرات في البيئة التشغيلية والتكنولوجية والتنظيمية ، بما يعزز قدرتها على التصدي لعدم اليقين المالي والتقلبات الاقتصادية .

ومع تطور البيئة المالية عالميًا أكد (Feyen & Davide Salvatore Mare, 2021)أن مفهوم مرونة النظام المصرفي أصبح إطارًا أكثر شمولية ، يبرز من تفاعل العوامل الداخلية والخارجية التي تمكن

العدد 6
شهر آب
2026
مجلة كلية الطفل للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-
الجزء الاول

النظام المصرفي من مواجهة التهديدات وتقليل آثارها السلبية ، مع الحفاظ على الاستمرارية والاستقرار. وفي السياق المحلي يرى (العطار, 2023: 115) أن المرونة تمثل قدرة المصارف على إدارة الظروف الطارئة بفعالية بما يحقق أهداف الإدارة وأصحاب المصالح ، بينما وضح (موساوي, 2024: 12) إلى أنها تعكس قدرة المصارف على التكيف مع حالات عدم اليقين واستثمار الفرص المتاحة بكفاءة، مع التأكيد على دور السياسات النقدية والرقابية الحديثة في تعزيز المرونة من خلال أدوات احترازية تقلل من المخاطر النظامية.

وبذلك يرى الباحث أن مفهوم مرونة النظام المصرفي قد تطور من منظور نظري يركز على العودة إلى التوازن (1973)، إلى مفهوم أكثر شمولًا يدمج بين الكفاءة التشغيلية، والاستقرار المالي، والقدرة على التكيف مع التغيرات والصدمات في البيئة الاقتصادية المعاصرة .

18. مكونات مرونة النظام المصرفي في المصارف

1.الملاءمة الرقمية (Digital Solvency) : تمكنت الموارد المالية للمصرف على تغطية تكاليف التحديثات الأمنية الطارئة دون التأثير على التوزيعات الربحية (الزبيدي،2020:44).

2. ثبات الودائع (Deposit Stability) : تعتبر ثقة الزبون حجر الأساس في مرونة النظام المصرفي فأي اختراق إلكتروني قد يفضي إلى "هروب الودائع " (Bank Run)خوفاً من ضياع المدخرات مما يؤدي لأزمة سيولة مفاجئة (حميد والساعدي ,23:2023) .

19. المؤشرات الدولية لقياس المرونة (وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية)

يستند النظام المالي على ركيزتين أساسيتين : **المخاطر والعوائد** لذا على المصارف الاهتمام بإدارة هذه المخاطر والعوائد على حدا سواء، إذ يعد النظام المصرفي المستقر مؤشراً على استقرار النظام المالي , لهذا يتطلب استقرار المصارف وكفاءتها إدارة فعالة لكفاية رأس المال ، وإدارة السيولة، وإدارة الموجودات وإدارة المخاطر, وقد عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ عام 1988 على تطوير معايير دولية تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر ورفع كفاءة النظام المصرفي العالمي , مما أسهم تطبيق هذه المعايير في تعزيز مرونة المصارف وشفافيتها (Mansour et al, 2021) .

وقد كشفت الأزمة المالية العالمية 2007–2008 عن هشاشة النظام المصرفي العالمي، حيث أدت إلى أزمة سيولة وانكماش حاد في الائتمان وإفلاس العديد من المؤسسات المالية , وعلى هذا الاساس أطلقت لجنة بازل النسخة الثالثة (Basel III) عام 2009 بهدف تعزيز متانة المصارف و قدرتها على امتصاص الصدمات وتحقيق الاستقرار المالي العالمي .

20. العلاقة الجدلية بين المرونة والمخاطرة

توضح الأدبيات إلى أن المصارف ذات مرونة النظام المصرفي المرتفعة تكون أكثر قدرة على تقوية متانة القطاع المصرفي غير المتوقعة مثل صدمة كوفيد-19، اذ أظهرت الابحاث أن هذه المصارف سجلت انخفاضًا أقل في أسعار الأسهم قياسا بالمصارف الأقل مرونة (Baqaee & Farhi, 2020:44), كما أن امتلاك احتياطيات نقدية وقدرة اقتراض مرنة يساعد المصارف على تجاوز الأزمات دون الدخول في ضائقة مالية .

وعلى ضوء ذلك فإن المرونة لا تعني تجنب المخاطر بشكل كامل فهذا يؤدي إلى تقييد النشاط الاستثماري وخفض النمو الاقتصادي , بل إن المرونة الحقيقية تتمثل في الإدارة الفعالة للمخاطر أي تحقيق التوازن بين تمويل المشاريع الابتكارية وتجنب التعرض المفرط للمخاطر مع وجود أنظمة إنذار مبكر للأزمات (Harkati et al., 2020:45).

21. آليات تأثير مرونة النظام المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي

لا يعد النظام المصرفي مجرد مخزن للثروات بل هو " القناة الناقلة " للسياسة النقدية والمحرك الأول للاستثمار, ذلك من خلال المرونة فهي تعمل كمحفز للنمو من خلال ثلاث قنوات رئيسية (Sang, Le Quang,2018:4) :

1: استدامة التدفقات الائتمانية (Credit Continuity): في أوقات الأزمات تتجه المصارف الضعيفة إلى "تجميد" الإقراض تجنبا"للتعثر، مما يؤدي إلى الركود الحاد, أما النظام المصرفي المرن فهو يضم احتياطيات رأسمالية تسمح له بالاستمرار في تمويل القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا) حتى في اشد الظروف.

2: خفض نسبة رأس المال وثقة المستثمرين : النظام المصرفي المستقر يقلل من "علاوة المخاطر Risk " Premiumعندما يثق المستثمرون (المحليون والأجانب) في قدرة البنوك على الصمود تنخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل .

3: كفاءة تخصيص الموارد (Allocative Efficiency): المرونة لا تعني فقط "البقاء" بل تعني

الاستطاعة على توجيه الأموال نحو المشاريع الأكثر ابتكاراً وإنتاجية .

النظام المصرفي الكفوء يقلل من ظاهرة " قروض الزومبي - Zombie Lending" وهي إقراض الشركات المفلسة لمجرد إبقائها على قيد الحياة- ويحول تلك الموارد لدعم الشركات الناشئة التي تسير نحو النمو المستقبلي .

22. السياسات الاحترازية الكلية (Macroprudential Policies)كصمام أمان للمرونة والنمو

أن مرونة المصارف لا تأتي بمحض الصدفة ، بل هي نتاج هندسي رقابي دقيق تقوده المصارف المركزية (Wijana,2022:168) .

1ً: أدوات تعزيز مرونة النظام المصرفي : تستعمل السلطات النقدية أدوات حديثة لضمان ألا يتحول النظام المصرفي إلى مصدر لعدم الاستقرار .

2: التكنولوجيا المالية (FinTech) والمرونة الرقمية : لم تعد المرونة تقتصر على السيولة فقط بل تشمل الأمن السيبراني ايضا",

وعلى ضوء ما سبق، ركز البحث في جانبه التطبيقي على المؤشرات المالية الأكثر تعبيرًا عن مرونة النظام المصرفي، والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال والسيولة والائتمان، لكونها مؤشرات قابلة للقياس الكمي وتعكس بصورة مباشرة قدرة النظام المصرفي على دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي .

وبعد استعراض الإطار النظري والمحددات الفنية لمرونة النظام المصرفي، يأتي المحور التطبيقي لتحليل البيانات واختبار طبيعة العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق .

المحور الثالث : الاطار التطبيقي للبحث

23. البيانات ومنهجية التحليل الاحصائي

استنادًا إلى المنهجية المعتمدة في هذا البحث، وما تم تحديده من متغيرات وأساليب إحصائية لقياس أثر مرونة النظام المصرفي في النمو الاقتصادي، يتناول هذا المحور الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال تحليل بيانات سلاسل زمنية للاقتصاد العراقي للمدة (2004–2024)، بهدف اختبار طبيعة العلاقة بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي المتمثلة في نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان، وبين معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرًا للنمو الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي شملت الإحصاءات الوصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، فضلاً عن اختباري (F) و(T)، وذلك لغرض قياس معنوية العلاقات وتقدير قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. كما تم استخدام الرسوم البيانية لتوضيح اتجاهات المتغيرات وتفسير سلوكها عبر الزمن، بما يسهم في اختبار فرضيات البحث بصورة علمية دقيقة وموضوعية.

24.الاختبارات القياسية للنموذج

قبل تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية للتحقق من صلاحية بيانات السلاسل الزمنية وملاءمتها للتحليل الإحصائي، فضلاً عن التأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في دقة النتائج وموثوقيتها.

أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF) أن متغيرات البحث مستقرة عند المستوى أو بعد إجراء الفرق الأول، الأمر الذي يؤكد إمكانية استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تحليل العلاقة بين متغيرات البحث دون الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف.

كما بينت نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson) أن قيمة الاختبار بلغت (1.89)، وهي قيمة تقع ضمن الحدود الإحصائية المقبولة، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وبالتالي يعزز دقة تقديرات النموذج.

وفي السياق نفسه، أظهرت نتائج اختبار التعدد الخطي (VIF) أن جميع قيم الاختبار للمتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة المعيارية (5)، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يعزز موثوقية النموذج وصلاحية النتائج المستخلصة , ولغرض بيان نتائج الاختبارات القياسية التي تم تطبيقها للتحقق من صلاحية النموذج، يوضح جدول (1) أهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة ونتائجها الخاصة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الاختبار	القيمة	النتيجة	التفسير
ADF	مستقرة عند المستوى/الفرق الأول	مقبول	عدم وجود انحدار زائف
Durbin-Watson	1.89	مقبول	لا يوجد ارتباط ذاتي

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-

لا توجد مشكلة تعدد خطي	مقبول	أقل من 5	VIF

جدول (1) نتائج الاختبارات القياسية للنموذج

المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على الادبيات

وبعد التأكد من صلاحية النموذج القياسي وملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي، يتم في جدول (2) عرض القيم السنوية لمؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2024)، وذلك تمهيدًا لتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات وقياس أثرها باستخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة في البحث.

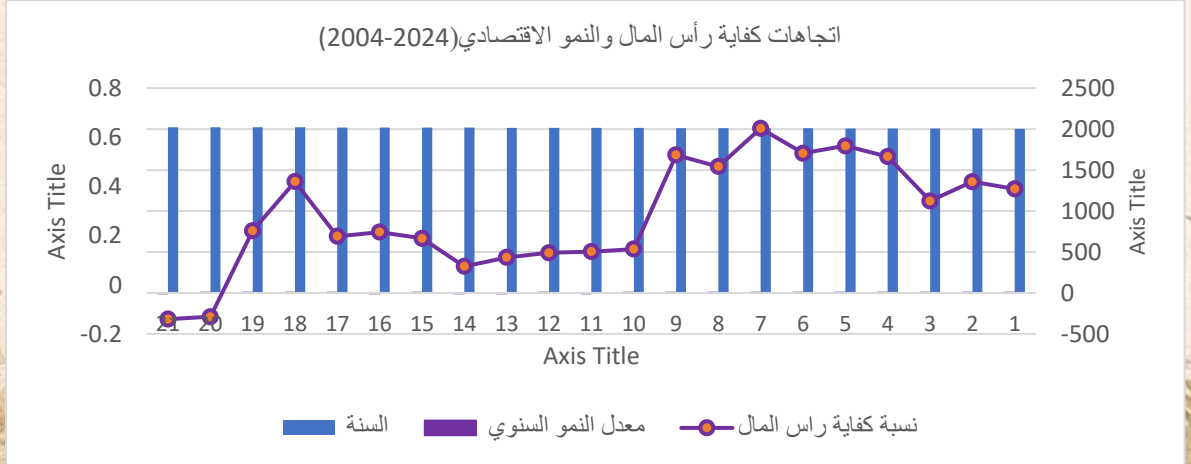
جدول (2) مؤشرات مرونة النظام المصرفي الرئيسية والنمو الاقتصادي (2004-2024)

year	CAR	Credit Ratio	Liquidity Ratio	GDP Growth	LDR*
2004	-14%	0.5%	16%	56%	20%
2005	-13%	0.8%	10%	24%	40%
2006	22%	1.1%	10%	17%	-18%
2007	42%	-3%	14%	10%	-29%
2008	20%	-6%	16%	7%	-53%
2009	21%	-3%	22%	9%	-24%
2010	19%	20%	23%	7%	11%
2011	8%	1%	48%	9%	11%
2012	11%	-2%	54%	9%	-32%
2013	13%	0%	66%	7%	1%
2014	14%	3%	68%	-6%	4%
2015	15%	15%	68%	14%	24%
2016	53%	13%	32%	-4%	66%
2017	48%	15%	40%	-1%	70%
2018	64%	18%	41%	6%	74%
2019	54%	16%	46%	-11%	77%
2020	57%	21%	47%	3%	77%
2021	52%	19%	47%	7%	86%
2022	34%	19%	59%	8%	96%
2023	42%	15%	51%	1%	89%
2024	39%	17%	48%	-2%	83%

المصدر: أعداد الباحث بناء على تقارير البنك المركزي العراق

- * نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض: LDR
- تم اعتماد النسب المئوية في عرض البيانات لكونها أكثر وضوحًا في تفسير النتائج الاقتصادية، مع الحفاظ على الدقة الإحصائية في التحليل .

الشكل (2) يوضح العلاقة بين نسبة كفاية راس المال ومعدل النمو السنوي في العراق (2004-2024)



العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

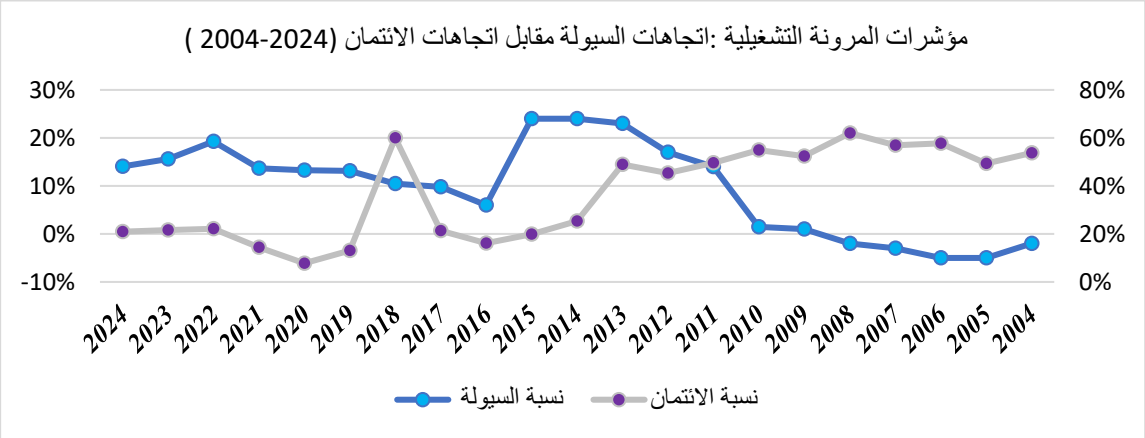
ISSN (2959-

الجزء الاول

المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الشكل(2) تطور مرونة النظام المصرفي من خلال نسبة كفاية رأس المال (CAR) مقابل الأداء الاقتصادي , يلاحظ ظهور العجز الأولي في 2004 (-14%) ، وعليه بنى النظام المصرفي احتياطيات رأسمالية كبيرة وصلت إلى (42%) في 2007 , ساعدت هذه القوة الهيكلية في استقرار الاقتصاد خلال أزمة 2008 العالمية ، والحفاظ على معدل نمو إيجابي قدره (7%) رغم الصدمات الخارجية .

الشكل (3) اتجاهات نسبة السيولة والائتمان الممنوح للقطاع الخاص في النظام المصرفي العراقي(2004-2024)



المصدر: اعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

يكشف شكل (3) عن تحول من "السيولة المفرطة" إلى "المرونة الوظيفية", بينما بلغت نسبة السيولة ذروتها عند (66%) في عام 2013، استقرت لاحقاً حول (48%) بحلول عام 2024، مما يشير إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، مما تعكس التقلبات في نسبة الائتمان من (49%) في 2004 , إلى مستويات أعلى في السنوات الأخيرة الدور المتنامي للقطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد الحقيقي .

25. التحليل الأولي للبيانات المجمعة

يظهر تحولاً كبيراً في مؤشرات مرونة النظام المصرفي ، فعلى سبيل المثال :

1- **مرحلة الصدمة وإعادة الهيكلة - 2004) :**

2007)نلاحظ من الجدول (2) أن كفاية رأس المال بدأت سالبة (-14%) في 2004 ثم قفزت قفزة هائلة لتصل إلى (42%) في 2007، حيث تعكس هذه الفترة "المرونة التأسيسية" مما ساعدت الجهاز المصرفي من الديون الهالكة وبدأت ببناء احتياطيات رأسمالية قوية جداً لمواجهة عدم الاستقرار الأمني آنذاك ، و رغم ضعف كفاءة المصارف في البداية ، إلا أن الانفتاح التجاري أدى لنمو مرتفع جداً وصل إلى (56%) في 2004 ، لكنه بدأ يستقر مع استقرار النظام المصرفي .

2- اختبار الأزمة المالية العالمية (2010 - 2008) :

انخفضت كفاية رأس المال في الجدول (2) إلى (19.7%) عام 2008، لكن نسبة السيولة ارتفعت واستقرت عند (16%) ، حيث أظهرت المصارف العراقية (مرونة عزل)و لم تتأثر بانهيار الأسواق العالمية بفضل احتفاظها بنسب سيولة جيدة وعدم اندماجها في الاستثمارات الخارجية عالية المخاطر، اذ حافظ العراق على معدلات نمو إيجابية حوالي (7%) في 2008 بفضل استقرار تمويل التجارة الداخلية.

3- صدمة "داعش" وانخفاض أسعار النفط 2014) :

2017) -اظهر الجدول أعلاه تراجعاً في نسبة الائتمان وصلت الى(-2 %) في 2017 وانخفاض في معدل النمو إلى (-1 %) في 2017 نلاحظ "مرحلة تعرض النظام المصرفي لصدمات اقتصادية" حيث تراجعت المرونة بسبب زيادة المخاطر السيادية، مما أدى إلى انكماش الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لحماية سيولة المصارف

فكانت المرونة هنا "دفاعية"، وبذلك فضلت المصارف البقاء بدلاً من تحفيز النمو.

4- جائحة كورونا والتعافي الحديث (2020 - 2024) :

عادت كفاية رأس المال للارتفاع لتصل إلى (39%) في 2024، مع استقرار نسبة السيولة عند (48%) ، فعكست البيانات الأخيرة استجابة مرنة لسياسات البنك المركزي مثل (المبادرات الفرضية) وارتفعت نسبة ودائع العملاء إلى القروض لتصل إلى (83%) ، مما يعزز الاستقرار المالي طويل الأمد، ورغم التباطئ في 2024 (-1.5%)، إلا أن قوة احتياطيات رأسمالية (39.4%) تمنع حدوث انهيار مالي، مما يمهد لتعافي أسرع .

26. التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات :

1- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)

يستخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال CAR، السيولة، الائتمان) والمتغير التابع المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth). ويعرض الجدول (3) نتائج مصفوفة الارتباط بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، بهدف تحديد طبيعة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات محل الدراسة ضمن إطار اختبار فرضيات البحث.

جدول (3) مصفوفة الارتباط البسيط

المتغيرات	كفاية راس المال (CAR)	نسبة السيولة	نسبة الائتمان
نمو الناتج المحلي (GDP Growth)	*0.62	*0.45	0.38

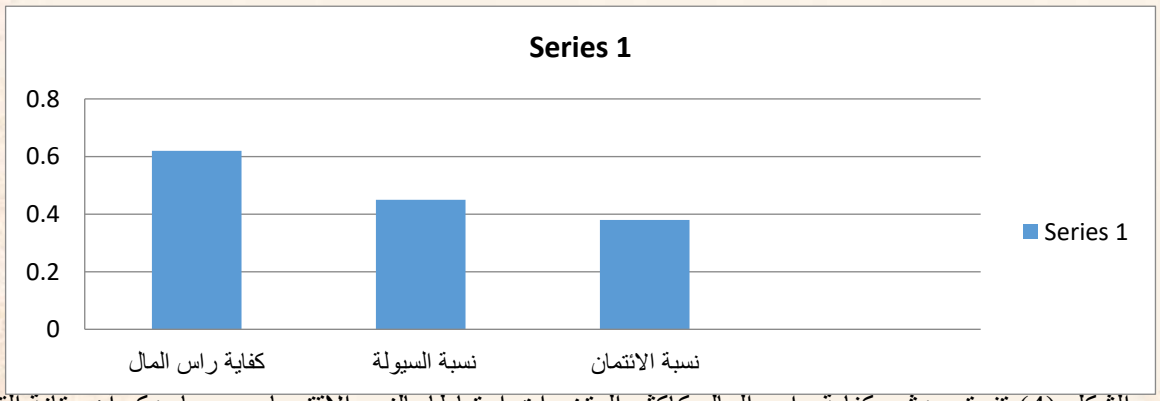
المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

- (*) تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوى (0.05)

توضح نتائج الجدول (3) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، مما يعني أنه كلما ارتفعت مؤشرات مرونة النظام المصرفي ارتفع معدل النمو الاقتصادي. وقد سجلت كفاية رأس المال (CAR) أعلى معامل ارتباط بلغ (0.62)، مما يعكس قوة علاقتها بالنمو الاقتصادي ودورها المحوري في دعم الاستقرار الاقتصادي.

في حين أظهرت السيولة المصرفية علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بلغت (0.45)، بينما جاء ارتباط الائتمان المصرفي أقل نسبيًا عند (0.38)، وهو ما يشير إلى تفاوت في قوة تأثير مؤشرات مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، ويؤكد أن كفاية رأس المال تمثل المؤشر الأكثر أهمية مقارنة ببقية المتغيرات.

الشكل (4): قوة الارتباط الإحصائي بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



يظهر الشكل (4) تفوق مؤشر كفاية راس المال كاكثر المتغيرات ارتباطا بالنمو الاقتصادي، مما يؤكد ان متانة القاعدة الرأسمالية للمصارف العراقية كانت العامل الأبرز في الحفاظ على الاستقرار خلال الأزمات، بينما تشير الفجوة بين السيولة والائتمان إلى الحاجة لتحسين كفاءة توظيف الأموال لدعم النمو بشكل أكبر .

2- نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

ISSN (2959-
الجزء الاول

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر مؤشرات مرونة النظام المصرفي مجتمعة على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف تحديد مدى قدرة هذه المؤشرات على تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي, وقد تم اختبار معنوية النموذج إحصائيًا، كما يوضح الجدول ادناه :

جدول (4) ملخص نموذج واختبار المعنوية (Regression Results)

المؤشر الاحصائي	القيمة	الدلالة
معامل التحديد (R2)	0.68	يفسر النموذج 0.68 من التغيرات في النمو الاقتصادي.
Adjusted(R2)	0.64	يعكس القوة التفسيرية المعدلة
اختبار(F)	12.45	النموذج معنوي احصائيا عند مستوى (0.05)
قيمة (Sig)	0.001	النموذج بشكل كلي ذو دلالة إحصائية قوية.
N عدد المشاهدات	21	حجم العينة

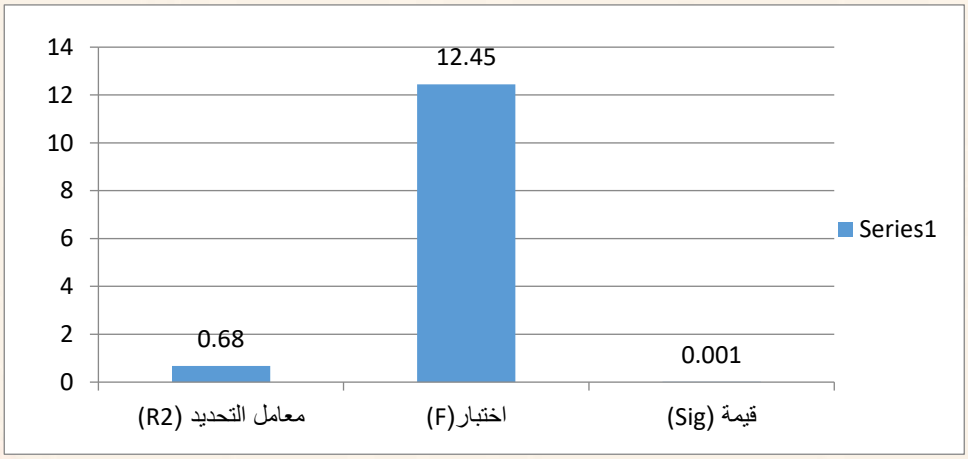
المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

تشير نتائج جدول (4) إلى أن نموذج الانحدار يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، إذ بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.68$)، مما يعني أن مؤشرات مرونة النظام المصرفي تفسر ما نسبته 68% من التغيرات في النمو الاقتصادي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج ,ايضا بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2 = 0.64$)، وهو ما يعكس القوة التفسيرية للنموذج بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، مما يؤكد استقرار النموذج وعدم المبالغة في قدرته التفسيرية.

وبلغ عدد المشاهدات ($n = 21$)، وهو ما يمثل حجم البيانات المستخدمة في تقدير النموذج، ويعطي مصداقية إحصائية مقبولة للتحليل ضمن إطار البحث ,فأظهرت النتائج أن قيمة اختبار (F) بلغت (12.45) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.001$)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يؤكد معنوية النموذج إحصائيًا وصلاحيته في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث.

وبحسب النتائج التفصيلية، تبين أن كفاية رأس المال (CAR) هو المتغير الأكثر تأثيرًا في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي، في حين كان تأثير كل من السيولة (LIQ) والائتمان (CR) أقل نسبيًا.

الشكل (5) ملخص نموذج واختبار المعنوية (Regression Results)



المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

من خلال نتائج شكل (5) توضح أن النظام المصرفي يؤثر في النمو الاقتصادي، إلا أن قوة هذا التأثير تختلف حسب طبيعة المؤشر، حيث تتفوق كفاية رأس المال على بقية مؤشرات المرونة المصرفية من حيث الأهمية والأثر الإحصائي.

3- تحليل معاملات المتغيرات (T-test)

لغرض قياس مدى معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي، تم استخدام اختبار (T-test) لتحديد معنوية معاملات الانحدار لكل من كفاية رأس المال، والسيولة المصرفية، والائتمان المصرفي. وقد أظهرت النتائج تفاوتًا في قوة وتأثير هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، كما موضح في الجدول ادناه :

جدول (5) تحليل معاملات المتغيرات (T-test)

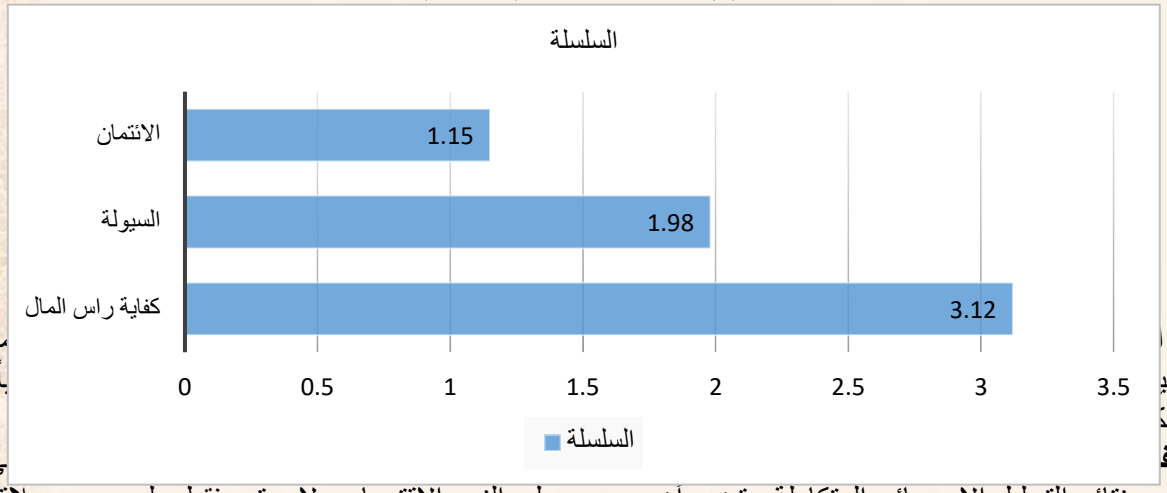
المتغيرات المستقلة	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	التفسير
كفاية راس المال	3.12	0.05 >	اثر ايجابي معنوي قوي
السيولة المصرفية	1.98	0.05 <	أثر إيجابي محدود
الائتمان المصرفي	1.15	0.05 <	اثر ضعيف (غير معنوي)

المصدر: أعداد الباحث اعتماد" على نتائج التحليل الاحصائي

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن متغير كفاية رأس المال حقق قيمة (t = 3.12) عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر إيجابي معنوي قوي لهذا المتغير في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي قبوله إحصائيًا ضمن نموذج البحث , في المقابل بلغت قيمة (t) لمتغير السيولة المصرفية (1.98)، وللائتمان المصرفي (1.15)، وكلاهما عند مستوى دلالة أكبر من (0.05)، مما يشير إلى أن تأثيرهما غير معنوي إحصائيًا، رغم وجود اتجاه إيجابي محدود.

وبناءً على ذلك، يتضح أن كفاية رأس المال تمثل المتغير الأكثر تأثيرًا في تفسير النمو الاقتصادي مقارنة ببقية المتغيرات خلال مدة البحث ، مما يعزز نتائج الانحدار والارتباط السابق.

شكل (6) تحليل معاملات (T-test)



يظهر
الجدولي
مما يعز

27. تف

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي المتكاملة، يتضح أن مؤشرات مرونة النظام المصرفي ترتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج معامل الارتباط في الجدول (3), و أكد نموذج الانحدار الخطي المتعدد في الجدول (4) قدرة هذه المؤشرات مجتمعة على تفسير نسبة معتبرة من التغيرات في النمو الاقتصادي، مما يعزز قوة العلاقة بين المتغيرات محل البحث .

ومع ذلك ، أوضحت نتائج اختبار (T) في الجدول (5) وجود تباين في معنوية تأثير هذه المتغيرات، حيث برزت كفاية رأس المال بوصفها المتغير الوحيد ذي الأثر المعنوي القوي، في حين لم تحقق كل من السيولة المصرفية والائتمان المصرفي مستوى معنوية إحصائية مماثل.

على النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على وجود علاقة ارتباط أو قدرة تفسيرية للنموذج، بل يرتبط بدرجة فاعلية كل مؤشر في تحويل هذا التأثير إلى الاقتصاد الحقيقي. كما يعكس ذلك أهمية متانة القاعدة الرأسمالية في تحسين قدرة المصارف على التكيف مقارنة بالتوسع في السيولة والائتمان في السياق العراقي.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن كفاية رأس المال تمثل الركيزة الأساسية في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، في حين يتطلب تعزيز دور السيولة والائتمان تحسين كفاءة توظيف الموارد المصرفية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية بما يدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

28. مناقشة النتائج

تؤكد النتائج الإحصائية قبول الفرضية الرئيسية ، التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي, ولتعزيز الترابط بين الإطار النظري والجانب التطبيقي، تم ربط نتائج التحليل الإحصائي بالقنوات النظرية المفسرة لهذه العلاقة، إذ تبيّن أن قوة تأثير كفاية رأس المال تعكس فاعلية قناة الاستقرار المالي واستدامة التمويل، في حين يشير ضعف تأثير كل من السيولة والائتمان إلى محدودية كفاءة تخصيص الموارد وعدم تفعيل قناة الائتمان بالشكل الكافي.

وبذلك تؤكد النتائج أن زيادة مرونة النظام المصرفي، من خلال الاحتياطيات الرأسمالية والسيولة، تسهم بشكل مباشر في امتصاص الصدمات العالمية (مثل أزمة 2008 وجائحة كورونا) والحد من انتقالها إلى النشاط الاقتصادي الفعلي، كما يُلاحظ أن أثر الائتمان على النمو كان أضعف من أثر كفاية رأس المال، الأمر الذي يدعم التوجه نحو تحويل السيولة الفائضة إلى ائتمان إنتاجي لتعزيز الفاعلية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تظهر النتائج أن قوة تأثير كفاية رأس المال لا تعكس فقط متانة النظام المصرفي، بل تشير أيضاً إلى اعتماد النمو الاقتصادي في العراق على الاستقرار المالي أكثر من اعتماده على التوسع الائتماني، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يتأثر بدرجة أكبر بالعوامل الخارجية مقارنة بالديناميكيات الداخلية للقطاع المصرفي.

وبذلك، تم تعزيز الاتساق العملي للبحث من خلال ربط النتائج التطبيقية بالإطار النظري، وتفسيرها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن توحيد عرض البيانات وتحسين الترابط بين الجداول والتحليل، مما يسهم في تقديم نموذج تحليلي أكثر تكاملاً وواقعية في تفسير أثر مرونة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

29. الاستنتاجات

1. اظهرت نتائج معامل الارتباط والانحدار الخطي وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات مرونة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، إذ سجلت كفاية رأس المال أعلى معامل ارتباط بلغ (62%)، مما يؤكد دورها المحوري في تحسين قدرة المصارف على التكيف والنمو الاقتصادي.

2 .أثبتت البيانات أن النظام المصرفي العراقي نجح في التحول من حالة العجز في كفاية رأس المال عام 2004 (-14%) إلى مستويات أمان مرتفعة جداً وصلت إلى (39%) في عام 2024، مما يعكس مرونة عالية في تقوية متانة القطاع المصرفي المالية.

3. تبين وجود علاقة طردية بين "المرونة" و"الاستقرار الاقتصادي"، حيث ساهمت احتياطيات رأسمالية والسيولة العالية في منع انهيار القطاع المالي أثناء الأزمات الأمنية وانخفاض أسعار النفط (خاصة في عام 2014).

4. بينت نتائج اختبار (T-test) أن السيولة المصرفية والائتمان المصرفي لم يحققا مستوى معنوية إحصائية مرتفع، رغم ارتفاع مستويات السيولة، الأمر الذي يشير إلى محدودية كفاءة توظيف الموارد المالية داخل القطاع المصرفي العراقي

5. تطور نسبة ودائع العملاء إلى القروض وصولاً إلى (82%) في عام 2024 يعزز الثقة بالقطاع المصرفي ويؤكد وجود قاعدة تمويلية داخلية قوية تدعم النمو المستقبلي.

30. التوصيات

1 . نوصي بضرورة تحويل السيولة الفائضة لدى المصارف إلى "ائتمان إنتاجي" يستهدف القطاعات الحقيقية (الصناعة والزراعة) لتعزيز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من الاعتماد على الريع النفطي.

2 . دعوة المصارف العراقية لتطوير نماذج متقدمة لإدارة المخاطر توازن بين الحفاظ على كفاية رأس المال (Resilience) وبين التوسع في منح القروض الاستثمارية لتحفيز النمو.

3 .الاستمرار في سياسة توطين الرواتب والتحول الرقمي لرفع نسبة ودائع الجمهور، مما يوفر مصادر تمويل مستقرة ومنخفضة التكاليف للمشاريع التنموية.

4. ضرورة وجود تنسيق أعمق بين السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (وزارة المالية) لضمان أن مرونة المصارف تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

30. معالجة المتغيرات الاقتصادية الأخرى

وعلى الرغم من أن نموذج البحث اقتصر على مؤشرات مرونة النظام المصرفي في تفسير النمو الاقتصادي، إلا أن تحليل النتائج تم في ضوء مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة، مثل تقلبات أسعار النفط ومعدلات التضخم والإنفاق الحكومي، والتي تمثل عوامل حاسمة في تحديد مسار النمو

الاقتصادي في العراق، الأمر الذي يسهم في تقليل التحيز في تفسير النتائج وتعزيز واقعية التحليل وفي هذا السياق، تبرز أهمية تضمين هذه المتغيرات ضمن النماذج القياسية في الدراسات المستقبلية، بما يعزز القدرة التفسيرية للنموذج ويوفر تحليلاً أكثر شمولاً ودقة.

31. محددات البحث

واجه البحث عددًا من المحددات التي قد تؤثر في القدرة التفسيرية للنموذج، من أبرزها محدودية البيانات السنوية الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي، واعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، فضلاً عن وجود متغيرات اقتصادية كلية أخرى مؤثرة في النمو الاقتصادي لم يتم تضمينها ضمن النموذج القياسي، مثل التضخم والإنفاق الحكومي وأسعار النفط، الأمر الذي يفتح المجال أمام الدراسات المستقبلية لتوسيع النموذج وتحسين قدرته التفسيرية.

المصادر:

1. العطار، حاتم , مرونة النظام المصرفي ودورها في رفع مستوى الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2020)، المجلة العلمية الجامعة جيهان - السليمانية، المجلد (7) العدد 2 كانون الأول 2023.
2. موساوي وآسية, (2024), تحليل بيانات النظام الجزائري في ظل المستجدات الدولية تحليل وتقييم مرونة النظام المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. دراسات اقتصادية, 24(1).
3. الزبيدي، حمزة (2020) الإدارة المالية المتقدمة الاستقرار والمرونة في القطاع المصرفي دار اليازور.
4. حميد، عمار، والساعدي، ميثم (2023), تأثير التحول الرقمي على المخاطر التشغيلية والسيولة في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في العراق, مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 29(115).

5.Holling, C. S. (1973). “Resilience and Stability of Ecological Systems.” Annual Review of Ecology and Systematics, Vol. 4.

6.Caruana, J. (2012). Building a Resilient Financial System. ADB Financial Sector Forum on “Enhancing Financial Stability: Issues and Challenges”, Manila.

7.Ma, Chun-ai, Yanbo Jin, and Heng-Yu Chang. “ Firm’s financial flexibility: Driving factors, flexibility degree and economic results: A comparison of America and China. ” International Journal of Economics and Finance, vol. 7, no. 11, 2015.

8.Al-Slehat, Z. A. F. (2019). “ The Impact of Financial Flexibility on Performance: An Empirical Study on a Sample of Jordanian Services Sector Firms in the Period (2010–2017).” International Journal of Business and Management, Vol. 14, No.

9.Feyen, Erik H. B., and Davide Salvatore Mare. Measuring Systemic Banking Resilience: A Simple Reverse Stress Testing Approach. Policy Research Working Paper No. 9864, World Bank, Washington, DC, 2021

10. Moussaoui, Asiya. (2024). Analysis and Evaluation of the Flexibility of the Algerian Banking System in Light of Current International Changes, Journal of Economic Studies.

11. Baqaee, D., & Farhi, E. (2020). Supply and Demand in Disaggregated Keynesian Economics with an Application to the COVID-19 Crisis. Working Paper, University of California, Los Angeles.

12. Harkati, R., Alhabshi, S. M., & Kassim, S. (2020). “Does Capital Adequacy Ratio Influence Risk-Taking Behaviour of Conventional and Islamic Banks Differently? Empirical Evidence from Dual Banking System of Malaysia.” Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 11, No. 9.

13. Sang, Le Quang. (2018). The Value of Financial Flexibility, Corporate Investment Policy and Financial Distress Risk. PhD Dissertation, University of Southampton.

14. Belkhir, M., Ben Naceur, S., Candelon, B., & Wijnandts, J. C. (2022). “Macroprudential Policies, Economic Growth and Banking Crises.” Emerging Markets Review, Vol. 53